18,339 ألف عامل صافي الزيادة في عدد العمالة بجميع القطاعات متضمنة «المنزلية»

سوق العمل استمر في توليد الوظائف رغم الحرب

علي إبراهيم

أظهرت بيانات سوق العمل الكويتي استمرار قدرته على توليد فرص العمل خلال الربع الأول من عام 2026، رغم التحديات التي فرضتها التطورات الجيوسياسية في المنطقة، والتي بدأت في نهاية فبراير واستمرت خلال مارس.

وتعكس الأرقام متانة النشاط الاقتصادي واستمرار احتياجات مختلف القطاعات إلى العمالة، إذ واصل إجمالي العاملين في الكويت تسجيل نمو، مدعوما بارتفاع أعداد العمالة الوافدة والعمالة المنزلية، في وقت شهدت فيه تركيبة سوق العمل تغيرات محدودة بين الجنسيات والقطاعات.

وتزامن ذلك مع تحسن متوسطات الرواتب للمواطنين والمقيمين، بما يعكس استمرار دوران عجلة الاقتصاد والحفاظ على مستويات الطلب على العمالة رغم الظروف الإقليمية الاستثنائية. وتفصيليا، ارتفع صافي إجمالي عدد العمالة في جميع القطاعات بالكويت، متضمنا العمالة المنزلية، خلال أول 3 أشهر من 2026 بنسبة 0,6٪، بما عدده 18,339 ألف عامل وعاملة، ليصل الإجمالي إلى 3,065 ملايين عامل وعاملة بنهاية مارس الماضي، مقارنة بـ3,046 ملايين عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025.

وأظهرت البيانات أن أكبر 10 جنسيات تعمل في سوق العمل الكويتي شهدت تراجعا في أعداد 7 منها، وهي: الكويت والهند ومصر والفلبين وسريلانكا وسورية وباكستان، فيما ارتفع عدد العمالة القادمة من بنغلاديش ونيبال والأردن.

وتضمنت قائمة أعلى 10 جنسيات في سوق العمل الكويتي، بما فيها العمالة المنزلية، ما يلي:

1 ـ الهند: بلغت أعدادهم بنهاية مارس 2026 نحو 887,06 ألف عامل وعاملة، بتراجع 2515 شخصا مقارنة مع 889,575 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025.

2 ـ مصر: بلغت أعدادهم 468,42 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 468,76 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع 340 شخصا.

3 ـ الكويت: بلغت أعدادهم 435,57 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 441,2 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع 5637 شخصا.

4 ـ بنغلاديش: بلغت أعدادهم 303,03 آلاف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 299,6 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة 3425 شخصا.

5 ـ الفلبين: بلغت أعدادهم 196,22 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 196,39 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع 166 شخصا.

6 ـ نيبال: بلغت أعدادهم 174,4 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 168,64 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة 5753 شخصا.

7 ـ سريلانكا: بلغت أعدادهم 167,33 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 168,48 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع 1144 شخصا.

8 ـ سورية: بلغت أعدادهم 76,14 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 76,29 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع 149 شخصا.

9 ـ باكستان: بلغت أعدادهم 74,6 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 74,95 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع 358 شخصا.

10 ـ الأردن: بلغت أعدادهم 30,94 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 30,88 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة 57 شخصا.

أما باقي الجنسيات، فقد بلغت أعدادهم 251,55 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 232,13 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة 19,413 ألف شخص.

ارتفع صافي إجمالي القوى العاملة في الكويت من دون العمالة المنزلية بنسبة 0,33٪ بواقع 7652 عاملا وعاملة إلى 2,281 مليون شخص بنهاية مارس 2026، مقارنة بـ 2,273 مليون شخص بنهاية ديسمبر 2025. وبلغ عدد العمالة الكويتية 435,572 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ 441,209 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2025، بتراجع 5637 مواطن ومواطنة

وزاد إجمالي العمالة غير الكويتية بنسبة 0,72٪ بواقع 13289 عاملا وعاملة ليصل إلى 1,845 مليون عامل وعاملة بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ 1,832 مليون عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025.

1 ـ الحكومي: بلغت أعداد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومية بنهاية مارس 2026 نحو 322,087 ألف مواطن ومواطنة، مقارنة بـ 325,842 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2025.

2 ـ نفطي: بلغ عدد العاملين في النفطي نحو 1301 مواطن ومواطنة، بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ 1349 مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2025.

3 ـ نفطي مملوك للدولة: بلغ عدد العاملين من المواطنين في الطقاع النفطي المملوك للدولة 20,161 ألف مواطن ومواطنة بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ 20,394 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2025.

4 ـ أهلي: بلغ عدد المواطنين العاملين في القطاع الأهلي 44,502 ألف مواطن ومواطنة بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ 45,157 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025

5 ـ باب خامس: بلغ عدد العاملين في نهاية مارس 2026 نحو 19,712 ألف عامل وعاملة، مقارنة بـ 19,498 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025.

6 ـ غير مبين: بلغ عدد العاملين نحو 27,8 ألف عامل وعاملة بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ 28,96 ألف عامل وعاملة بنهاية ديسمبر 2025. ارتفع إجمالي متوسط رواتب المواطنين الكويتيين خلال أول 3 أشهر من 2026 إلى 1592 دينار شهريا بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ 1582 دينار بنهاية ديسمبر 2025. ولجهة متوسطات رواتب المقيمين، فقد ارتفع إجمالي متوسط رواتب المقيمين في الكويت بنهاية مارس 2026 إلى 352 دينار شهريا مقارنة بـ 350 دينار شهريا بنهاية ديسمبر 2025.

شهدت أعداد العمالة في القطاع العائلي (العمالة المنزلية) ارتفاعا بنسبة 1,38٪ بواقع 10,687 آلاف عامل وعاملة خلال أول 3 أشهر من 2026. وبلغ عددهم بنهاية مارس 2026 نحو 783,9 ألفا، مقارنة بـ 773,2 ألفا بنهاية ديسمبر 2025. وكان لافتا، الزيادة في أعداد العمالة المنزلية من الجنسية الإثيوبية، التي تضاعفت تقريبا خلال 3 أشهر بعدما زادت أعدادهم بنسبة 94,7٪ بواقع 10,489 ألف عامل وعاملة.

عبر 3 شرائح بينها 3 مليارات لأجل 3 سنوات.. و1,5 مليار لخمس سنوات.. و1,5 مليار لعشر سنوات

الكويت تصدر سندات سيادية دولية بـ 6 مليارات دولار

أتمت الكويت إصدار سندات سيادية دولية مقومة بالدولار الأميركي بقيمة إجمالية بلغت 6 مليارات دولار عبر ثلاث شرائح، وذلك في أسواق رأس المال الدولية، محققة واحدة من أبرز عمليات التمويل السيادي في الأسواق العالمية خلال العام الحالي، بما يعكس الثقة المتواصلة التي تحظى بها الكويت لدى المستثمرين الدوليين، ويؤكد قوة مركزها الائتماني ومتانة أوضاعها المالية.

وتضمن الإصدار ثلاث شرائح، شملت 3 مليارات دولار لأجل ثلاث سنوات، و1,5 مليار دولار لأجل خمس سنوات، و1,5 مليار دولار لأجل عشر سنوات، وقد تم تسعيرها عند هوامش نهائية بلغت 70 نقطة أساس، و75 نقطة أساس، و85 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية ذات الآجال المماثلة، على التوالي.

وشهد الإصدار إقبالا استثنائيا من المستثمرين، إذ تجاوز إجمالي سجل الأوامر 18 مليار دولار، بما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الإصدار، ليسجل بذلك واحدا من أكبر سجلات الأوامر المجمعة لإصدارات السندات السيادية متعددة الشرائح خلال عام 2026، وهو ما يعكس عمق الطلب العالمي على السندات السيادية الكويتية، والثقة الراسخة في ملاءتها المالية ومكانتها الائتمانية.

وزير المالية أ.د.يعقوب الرفاعي

كما استقطب الإصدار قاعدة متنوعة من المستثمرين الدوليين، حيث استحوذ المستثمرون من الأميركتين على 48٪ من الإصدار، تلتهم المملكة المتحدة وأوروبا بنسبة 28٪، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 16٪، وآسيا بنسبة 4٪، فيما شكل المستثمرون من الأسواق الدولية الأخرى نسبة 4٪ من إجمالي الإصدار، بما يعكس اتساع قاعدة المستثمرين والانتشار الجغرافي للطلب على السندات السيادية الكويتية.

وبهذه المناسبة، صرح وزير المالية أ.د.يعقوب الرفاعي قائلا: يعكس النجاح الكبير لهذا الإصدار استمرار الثقة التي يوليها المستثمرون الدوليون لدولة الكويت، ويؤكد قوة مركزها الائتماني، ومتانة أوضاعها المالية، وسلامة نهجها في إدارة المالية العامة، كما أن سجل الأوامر الذي تجاوز 18 مليار دولار يمثل دليلا واضحا على نجاح عملية الإصدار، ويعزز مكانة الكويت كمصدر سيادي موثوق في أسواق رأس المال الدولية.

وأضاف: ومن خلال هذا الإصدار عبر ثلاثة آجال استحقاق مختلفة، نجحت الدولة في تنويع مصادر التمويل، وتعزيز السيولة على منحنى العائد السيادي، وتطوير منحنى عائد مرجعي يدعم تسعير الإصدارات السيادية وشبه السيادية وإصدارات القطاع الخاص مستقبلا، وستواصل وزارة المالية تنفيذ استراتيجية إدارة الدين العام وفق أفضل الممارسات الدولية، من خلال الإدارة الرشيدة للدين العام، وتعزيز الشفافية في التواصل مع المستثمرين، والحفاظ على وصول فعال ومستدام إلى أسواق رأس المال الدولية، بما يدعم الاستدامة المالية للدولة.

وتؤكد وزارة المالية أن نجاح هذا الإصدار يمثل محطة مهمة في تنفيذ استراتيجية إدارة الدين العام، ويعزز مكانة الكويت في أسواق رأس المال الدولية، ويطور منحنى العائد السيادي للدولة، ويوفر مرجعا تسعيريا للإصدارات المستقبلية، ويدعم جهود تنويع مصادر التمويل بما ينسجم مع أهداف الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية.

يذكر أنه قاد عملية الإصدار كل من سيتي، وغولدمان ساكس إنترناشيونال، وإتش إس بي سي، وجي بي مورغان، وستاندرد تشارترد بصفتهم منسقين عالميين مشتركين، فيما شارك كل من ميزوهو، وكريدي أغريكول سي آي بي، وإس إم بي سي بصفتهم مديري إصدار رئيسيين مشتركين، بينما شارك البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) بصفة مدير إصدار رئيسي مشارك غير نشط.

خطوة إستراتيجية تعزز منظومة الحوكمة والرقابة المؤسسية

«وربة» يعيّن حنان حمادة رئيساً لـ«التدقيق الداخلي»

أعلن بنك وربة تعيين حنان غانم حمادة في منصب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي، وذلك اعتبارا من 19 يوليو 2026، وفقا للإفصاح الصادر عن البنك والموجه إلى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، في خطوة تعكس حرص البنك على تعزيز منظومة الحوكمة والرقابة الداخلية، وترسيخ أفضل الممارسات المؤسسية بما يتماشى مع المعايير المحلية والدولية.

ويأتي هذا التعيين بعد مسيرة مهنية تمتد لأكثر من عقدين في القطاع المصرفي، شغلت خلالها حنان غانم حمادة عددا من المناصب القيادية في مجال التدقيق الداخلي، ما يجعلها من الكفاءات الوطنية ذات الخبرة العميقة في إدارة المخاطر والرقابة والالتزام المؤسسي.

وتتمتع حنان غانم حمادة بخبرة مهنية تمتد منذ عام 2004، إذ بدأت مسيرتها في القطاع المصرفي في مجال خدمة العملاء، قبل أن تنتقل إلى قطاع التدقيق الداخلي، حيث تدرجت في المناصب القيادية داخل عدد من البنوك الكويتية.

وشغلت مؤخرا منصب نائب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي في بنك وربة، وقبل ذلك عملت مساعد المدير العام للتدقيق الداخلي، كما تولت عدة مناصب قيادية، بدأت بمدقق داخلي، ثم مساعد مدير، فمدير أول، وصولا إلى مدير تنفيذي في قطاع التدقيق الداخلي.

حنان حمادة

وقد أسهمت خلال مسيرتها في قيادة عمليات التدقيق المبنية على المخاطر، والإشراف على إعداد وتنفيذ الخطط السنوية للتدقيق، وتطوير منهجيات الرقابة، وتعزيز كفاءة فرق العمل، إلى جانب التنسيق مع الجهات الرقابية والمدققين الخارجيين ولجان التدقيق ومجالس الإدارة.

وعرفت حمادة بخبرتها في تصميم وتنفيذ خطط التدقيق القائمة على تقييم المخاطر، وقيادة فرق التدقيق في مختلف القطاعات المصرفية، بما يشمل الأعمال المصرفية للأفراد والشركات، والتمويل، والخزانة، والالتزام، ومكافحة غسل الأموال، والعمليات المركزية، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وتقنية المعلومات.

كما ساهمت في تنفيذ تحقيقات خاصة ومراجعات متخصصة، ومتابعة تنفيذ التوصيات التصحيحية، وتطوير أساليب التدقيق المستمر وتحليل البيانات، بما يسهم في رفع كفاءة الرقابة الداخلية وتعزيز فعالية بيئة الرقابة المؤسسية.

وتحمل حنان غانم حمادة درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها من جامعة الكويت، إضافة إلى حصولها على شهادة المدقق الداخلي المعتمد، إلى جانب مشاركتها في العديد من البرامج والدورات المتخصصة في التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، والرقابة المصرفية، والقيادة الإدارية، وتحليل البيانات، والتدقيق المبني على المخاطر. كما شاركت في مؤتمرات مهنية متخصصة داخل الكويت وخارجها، وأسهمت في نقل أفضل الممارسات العالمية في مجال التدقيق والرقابة المؤسسية.

حصدت حمادة خلال مسيرتها العديد من شهادات التقدير والجوائز المهنية، من بينها تكريمها بوصفها «الموظف المثالي»، إضافة إلى حصولها على تقييمات أداء متميزة لعدة سنوات متتالية، وهو ما يعكس مستوى الاحترافية والكفاءة التي اتسمت بها في مختلف المناصب التي تقلدتها.

كما لعبت دورا محوريا في تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية، والمساهمة في تطوير فرق التدقيق الداخلي، وتعزيز ثقافة الالتزام والرقابة داخل المؤسسات المصرفية.

ومن المتوقع أن تسهم خبرة حنان غانم حمادة في قيادة مجموعة التدقيق الداخلي في مواصلة تطوير منظومة الرقابة في البنك، وتعزيز كفاءة عمليات التدقيق، ودعم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية بالمراجعات المستقلة التي تسهم في حماية مصالح البنك ومساهميه، وترسيخ مبادئ النزاهة والاستدامة المؤسسية، بما يعزز مكانة بنك وربة كأحد أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الكويت.

«زين» تمكّن طلبة جامعة الكويت من تحويل تحديات السوق لحلول تقنية مبتكرة

أعلنت زين عن دعمها وتمكينها لبرنامج المشاريع التطبيقية الختامية (capstone) في قسم علوم الحاسوب بكلية العلوم في جامعة الكويت، والذي أتاح للطلبة فرصة توظيف معارفهم الأكاديمية ومهاراتهم التقنية لتطوير حلول ونماذج أولية تستجيب لتحديات واقعية في السوق وبيئات الأعمال.

وطرحت زين أمام الطلبة مجموعة من التحديات والاحتياجات الفعلية التي تواجه القطاعات المختلفة، ودعتهم إلى دراستها وتحليلها وابتكار حلول تقنية لمعالجتها، وذلك في مجالات متنوعة شملت الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، واستمرارية الأعمال، والأمن الرقمي، والشمول وإمكانية الوصول، والامتثال المؤسسي، وتطوير المهارات المهنية.

ويأتي دعم زين للبرنامج انطلاقا من رؤيتها للاستثمار في القدرات الرقمية لدى الشباب، وتوفير بيئة تعليمية تحفز الإبداع والتفكير النقدي والعمل الجماعي، وتربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، بما يعزز جاهزية الطلبة لدخول مجالات التكنولوجيا والهندسة والعلوم والرياضيات، التي أصبحت من أبرز أولويات أسواق العمل الحديثة.

وشارك سفراء زين للابتكار بفاعلية في مختلف مراحل البرنامج، حيث استثمروا خبراتهم ووقتهم في إعداد موجزات التحديات، وتقديم الإرشاد والتوجيه الفني والمهني، ومشاركة المعرفة والخبرات العملية مع الطلبة طوال فترة تطوير المشاريع.

سفراء زين للابتكار ومسؤولو قسم علوم الحاسوب بكلية العلوم بجامعة الكويت

كما عمل السفراء على تقييم الجدوى الأولية للنماذج المقترحة، واختبار مدى توافقها مع احتياجات السوق والأهداف المؤسسية، واستكشاف قدرتها على توفير قيمة مضافة لزين والقطاعات المستهدفة، إلى جانب بحث فرص تطويرها إلى حلول قابلة للتطبيق أو مشاريع ريادية يمكن إطلاقها في السوق مستقبلا.

وأسفر البرنامج عن تطوير مجموعة من المشاريع التقنية المبتكرة، من بينها مشروع «كرينو»، وهو منصة ذكية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لجمع المعلومات من المصادر الرسمية والعامة وتحليلها، بما يساعد البنوك والمؤسسات المالية على تعزيز كفاءة عمليات الفحص والامتثال ومكافحة غسل الأموال، مع توفير نتائج واضحة وقابلة للتدقيق.

كما شملت المشاريع منصة HyperLocal التي توظف تقنيات إنترنت الأشياء لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على متابعة الالتزام باللوائح والاشتراطات من خلال المراقبة اللحظية والتنبيهات الفورية والتنبؤ بالمخاطر، إلى جانب تمكين الجهات الرقابية من متابعة المنشآت عن بعد.

وقدم الطلبة أيضا مشروع INERTIA، وهو منصة رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتوحيد خطط استمرارية الأعمال وإدارتها، وتقييم مستوى جاهزيتها، وتعزيز الحوكمة ومتابعة خطط التعافي من الكوارث، مع الحفاظ على البيانات ضمن البيئة الداخلية للمؤسسة.

وفي مجال الحلول المجتمعية والأمن الرقمي، طور الطلبة مشروع «المترجم»، وهو تطبيق يوظف تقنيات الرؤية الحاسوبية والذكاء الاصطناعي لترجمة لغة الإشارة الكويتية إلى اللغة العربية في الوقت الفعلي، وعرض الترجمة نصيا ومن خلال شخصية ثلاثية الأبعاد، بما يسهم في تسهيل التواصل وتعزيز الوصول إلى الخدمات. كما شملت المشاريع Zain ReVerse، وهو نظام ذكي للكشف عن المكالمات الاحتيالية أثناء حدوثها، من خلال تحليل المحادثات باللغة العربية وتقييم مستوى الخطورة وإصدار تقارير آلية، بما يدعم حماية المستخدمين ومتابعة الحالات المشبوهة.

«الخليج» يجدّد التزامه بتمكين الشباب في معرض إنجاز للتدريب الميداني

في إطار دعمه المتواصل لتمكين الشباب الكويتي شارك بنك الخليج في معرض «إنجاز» للتدريب الميداني 2026، الذي أقيم خلال الفترة من 21 إلى 23 يوليو الجاري في فندق سيمفوني السالمية، بمشاركة عدد كبير من البنوك والشركات الكبرى من مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتعكس مشاركة البنك استراتيجيته الأوسع الهادفة إلى تزويد الشباب بالمهارات العملية والخبرات المهنية والمعرفة المالية اللازمة للنجاح في الاقتصاد المتطور، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولاسيما الهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، من خلال التعاون البناء بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية.

وفي هذا الإطار، استعرض فريق الموارد البشرية في بنك الخليج خلال المعرض الفرص التدريبية المميزة التي يوفرها البنك لطلاب الجامعات، إلى جانب خدماته المصرفية المبتكرة وعروضه التسويقية المصممة خصوصا لتلبية متطلباتهم ومواكبة تطلعاتهم ونمط حياتهم العصري.

صورة جماعية لفريق الموارد البشرية في جناح بنك الخليج بالمعرض

وقد استقطب جناح البنك شريحة واسعة من الشباب ورواد المعرض الذين أبدوا اهتماما بالحصول على فرص تدريبية داخل البنك، بما يتيح لهم التعرف على بيئة العمل المصرفية واكتساب خبرات عملية تعزز من جاهزيتهم لسوق العمل.

وخلال المعرض، سلط فريق البنك الضوء على منتجاته الموجهة للشباب، وفي مقدمتها حساب red الذي يمنح العملاء مزايا حصرية، وكذلك بطاقة red plus المسبقة الدفع التي تساعد الشباب على إدارة مصاريفهم اليومية بمرونة.

كما استعرض الفريق حزمة المزايا الحصرية التي تم إطلاقها مؤخرا ضمن حملة «اكشخ بالأحمر»، إلى جانب برنامج نقاط الخليج الذي يتيح للعملاء الاستفادة من خصومات ومكافآت متنوعة، مما يعزز قيمة التجربة المصرفية ويجعلها أكثر ارتباطا بأسلوب حياة الشباب.

وقد أولى فريق البنك اهتماما خاصا بالتوعية المالية خلال المعرض، حيث خصص جزءا من جناحه لتثقيف الزوار حول مخاطر الاحتيال المالي وطرق حماية بياناتهم المصرفية، وذلك ضمن دعمه المستمر لحملة لنكن على دراية الوطنية.

ويواصل بنك الخليج شراكته الاستراتيجية الممتدة مع جمعية إنجاز الكويت لأكثر من عشرين عاما، تأكيدا على التزامه المستمر بدعم وتمكين الشباب من خلال برامج تدريبية وريادية تهدف إلى إعدادهم لسوق العمل وتعزيز قدراتهم في مجال ريادة الأعمال، والإسهام في بناء جيل جديد من القيادات المستقبلية ورواد الأعمال.